تقرير حول :

# التزام العراق باتفاقية 1960 الخاصة بمكافحة التمييز في التعليم 2015_2012

# المحتويات


**ابرز معالم التقرير ..... (4_3)**

**المقدمة: ((الحـق في التعلـيم)) فرصة للتنمية وتحقيق السلام .....(8_5)**

**القسم الاول:- المنظومة التشريعية للتربية والتعليم في العراق ..... (10_9)**

**القسم الثاني :- تنفيذ اتفاقية 1960 .....(27_11)**

**اولا: (مكافحة التمييز في مجال التعليم _تكافؤ الفرص في التعليم_ ).....(12_11)**

1. اجراءات وزارة التربية للفئات الضعيفة (الاشخاص ذوي الاعاقة).....(11)
2. المساواة بين الجنسين .....(12)

**ثانيا: احراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ الحق في التعليم .....(16_13)**

1. التعليم الابتدائي العام .....(13)
2. التعليم الثانوي .....(14)

**2**_1 _ الاكاديمي

2_2_ التعليم المهني

3. التعليم للكبار والتعلم مدى الحياة.....(16_15)

3_1_ مشروع التعليم المسرع

3_2_ مدارس اليافعين

3_3_ القضاء على الامية

**ثالثا: تحسين جودة التعليم في العراق .....(19_17)**

1. مؤشر طالب / مدرس
2. مؤشر طالب / شعبة
3. مؤشر مهنة التدريس

**رابعا: احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية .....(21_20)**

**خامسا: التعليم الخاص والتعليم الديني والاخلاقي.....(22_21)**

**سادسا : التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانون.....(23)**

**سابعاً: حقوق الاقليات .....(25_24)**

1. الدراسة الكردية
2. الدراسة السريانية
3. الدراسة التركمانية

**ثامنا: اجراءات وزارة التربية لعودة الطلبة النازحين الى المدارس والحد من تسربهم....(27_26)**

خاتمــة التقرير .....(28)

## ثبت الاشكال والجداول

**الاشكال** **رقم الصفحة**


- شكل بياني (1) اجمالي عدد الطلبة (ذكور اناث) حسب السنوات الدراسية ..... (12)
- شكل بياني (2) معدلات الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي ( 6_11) سنة ..... (13)
- شكل بياني (3) رسم بياني يوضح عدد مدارس التعليم المسرع حسب السنوات..... (15)
- شكل بياني (4) يبين عدد الطلبة للمدرس الواحد حسب السنوات ..... (18)
- شكل بياني (5) معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة للاعوام الدراسية من(2004_2014) ..... (18)
- شكل بياني (6) الرسم البياني يوضح عدد الهيئات التعليمية والتدريسية حسب السنوات الدراسية ... (19)
- شكل بياني (7) عدد المدارس الاهلية حسب السنوات(2008/ 2009 -2013/ 2014) ..... (22)
- شكل بياني (8) عدد الطلبة في المدارس الاهلية حسب السنوات للسنوات ..... (22)
(2008/ 2009 -2013/ 2014)


**الجداول** **رقم الصفحة**


- جدول (1) اعداد المدارس والتلاميذ والهيئات التعليمية في مجال التربية الخاصة ..... (11)
- جدول (2)عددالطلبة للتعليم المهني حسب الأقسام للسنة الدراسية 2004 / 2005 ..... (14)
- جدول (3) عددالطلبة للتعليم المهني حسب الأقسام للسنة الدراسية 2013 / 2014 ..... (14)
- جدول (4) عدد مدارس التعليم المسرع والطلبة والهيئات التعليمة لكافة المراحل للسنوات
(من 2009/2008الى2014/2013 ) ..... (15)
- جدول (5)عدد المدارس الاهلية والطلبة لكافة المراحل للسنوات (2009/2008 2014/2013 )... (22)

## ابرز معالم التقرير

كبيرة هي الجهود التي تبذل من اجل توفير التعليم للجميع (مكافحة التمييز في التعليم) ولكن في بلد مثل العراق يعاني ما يعاني من تهديد امني خطير على مدار عقود من الزمن ولاسيما في عدد من المحافظات التي سقطت بيد داعش 2014 وكان نتيجتها ان تعرضت البنى التحتية للمؤسسات التعليمية والتربوية فيها الى شبه دمار كامل وتهجير الملايين يشكل غالبيتهم من الاطفال ومن هم في سن الدراسة، فضلا عن الازمة الاقتصادية نتيجة انخفاض اسعار النفط وما رافق ذلك من ازمة مالية كبيرة، كل تلك العوامل بمثابة العصا التي توضع في عجلة التقدم نحو الاهداف المنشودة ليس في توفير التعليم للجميع فحسب وانما في توفير تعليم ذو جودة عالية يتناسب والتطورات الحاصلة في ميادين العلم والمعرفة.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها العراق الا ان وزارة التربية يحدوها عزم واصرار وشعور قوي بالمسؤولية من اجل الوفاء بالتزامها نحو ابناء الشعب العراقي جميعا ومن دون تمييز الى جعل التعليم في متناول الجميع والقضاء على كل مظاهر الجهل والتخلف والامية.

ويمكن ان تتجلى ابرز معالم هذا التقرير بالاتي:

1. ان التعليم هو البوابة الحقيقية نحو تحقيق السلام والتنمية في العراق وتعمل وزارة التربية على تضمين المناهج الدراسية مبادئ المواطنة وحقوق الانسان والحوار واحترام الاخر وتنميتها بين اجيالنا، فضلا عن اعداد ادلة ارشادية وتدريبية لتعزيز القيم المدنية والمهارات الحياتية للمرحلة المتوسطة والابتدائية.
2. تحقق تقدم ملحوظ في المنظومة التشريعية وسن عدد من القوانين التي من شأنها الارتقاء بالتعليم وتعديل العديد منها لاسيما فيما يتعلق بمد سن التعليم الالزامي ليكون حتى الثالث المتوسط (13) سنة .
3. يكاد العراق يحقق النسبة الكاملة في عدد التحاق الاطفال المشمولين بالالزام في المدارس واتخاذ الاجراءات اللازمة ومخاطبة وزارة الدولة لشؤون المحافظات للايعاز الى المجالس البلدية في المحافظات لتأخذ دورها في تنفيذ قانون التعليم الالزامي وتشكيل لجان رئيسية وفرعية بين مديريات التربية ومجالس المحافظات، وقد تكون عملية طبع دعوات لتبليغ اولياء امور الاطفال المشمولين بالتعليم الالزامي بهدف اشعارهم بوجوب الحاق ابنائهم بالمدارس خطوة رائدة نحو تحقيق اهداف التعليم للجميع.
4. يحقق العراق تقدما كبيرا في ردم الفجوة في مجال تفاوت التعليم بين الجنسين، اذ بلغت نسبة التحاق الاناث الى الذكور في المرحلة الابتدائية (46%) والمرحلة الثانوية(41%) للعام الدراسي2014/2013

5. الاستجابة السريعة لتوفير التعليم للاعداد الكبيرة من الطلبة النازحين والمهجرين لاسيما في اقليم كردستان العراق التي لجأ اليها اكثر من ثلاثة ملايين فرد، اذ تم فتح عدد من المدارس، وبلغ عدد الطلبة النازحين الملتحقين بالدراسة في اقليم كردستان والمحافظات الاخرى للعام الدراسي 2016/2015 ، (440,082) اربعمائة واربعون الف واثنان وثمانون تلميذ وطالب، علما ان هنالك الاف من الطلبة النازحين لم يلتحقوا في مقاعد الدراسة بسبب الظروف الصعبة التي يعانون منها.
6. تشجيع فتح المدارس العراقية في عدد من دول الجوار التي نزح اليها عدد كبير من العراقيين، واجراء الامتحانات لهم في اماكن نزوحهم.
7. التوسع في التعليم الاهلي ودوره المهم في استيعاب الطلب المتزايد للتعليم، اذ وضعت وزارة التربية نصب عينها الاهتمام بهذا النوع من التعليم ودراسة احواله وتشجيع الاستثمار في هذا المجال كشريك في رفع بعض الاعباء عن الوزارة بما ينسجم وحاجات التنمية وتأمين فرص عمل ، فالتعليم الأهلي مكفول ومنظم بنظام رقم (5) لسنة 2013.
8. التقدم في مجال جودة التعليم وتحسين نوعية عن طريق اجراء تغييرات جوهرية في النظام التعليمي مثل تطبيق نظام الكورسات، وتنويع التعليم بفرعين (احيائي وتطبيقي) ونظام المحاولات.
9. وضع ستراتيجية مستقبلية لسد النقص الكبير في مجال الابنية المدرسية وايجاد بدائل لتحصيل الاموال وعدم الاعتماد على الدولة فقط عن طريق طرح سندات (شارك) مع القطاع العام وسندات (إقرأ) للقطاع الخاص فضلا عن طرح طابع (إقرأ) يخصص ريعه لبناء المدارس تحديدا.
10. اعطاء التعليم الديني اهميته ومكانته، وتعليم العراقيين من غير الناطقين بالعربية، اذ تم استحداث مديريات عامة للدراسة الكردية والتركمانية والسريانية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية، وقد تم القيام بالعديد من الاجراءات على مستوى كل مديرية من استحداث اقسام وتأليف الكتب وطباعتها وتدريسها في عدد من المحافظات.
11. قيام وزارة التربية

**يمكن القول إن هناك جملة من القضايا أو الإجراءات أو التدابير العاجلة التي تسعى وزارة التربية للنهوض بنوعية التعليم وذلك عن طريق تطوير المناهج الدراسية في التعليم العام، إعداد معايير قياسية للتأهيل والأداء الخاص بالمدرسين وتحسين ظروفهم الاجتماعية، واستحداث برامج لتدريب المدرسين قبل الخدمة وأثناءها، وبناء القدرات من أجل تحسين إدارة المدارس والإشراف التربوي، النهوض بنوعية التعليم ومواد وأجهزة التعلم مع التشجيع على قيام مدارس رياض الأطفال والطفولة المبكرة.**

## المقدمة: ((الحـق في التعلـيم)) فرصة للتنمية وتحقيق السلام

منذ قيام الدولة الحديثة في العراق مطلع القرن الماضي كان التعليم على رأس اولوياتها واهتماماتها، وكان هناك تقدما حقيقا يشهده العراق في ميادين الحياة المختلفة، وتجد العراق حاضرا بين دول العالم المتقدمة ومشاركا فاعلا ومؤثرا في المحافل الدولية، حتى تولدت امنيات لدى الكثيرين من طلبة العالم ورغبتهم في الالتحاق في احدى جامعات العراق والدراسة فيها والحصول على احدى شهادتها، ولعل جهود معلمي العراق ومدرسيه في حركة التعريب التي شهدتها دول المغرب العربي سبعينيات القرن ماض ما تزال ثمارها شاهدة وحاضرة.

وتناغم ذلك التقدم مع اقرار عدد من التشريعات الخاصة بايجاد مجتمع المعرفة والعلم مجتمع خال من الامية فكان قانون محو الامية رقم (153) لسنة 1971 وقانون التعليم الالزامي رقم (118) لسنة 1976 وعدد من الانظمة الخاصة بالتعليم الثانوي والامتحانات وغيرها.

فلم يكن العراق يوما بعيدا عن تلك النصوص الدولية والإقليمية والمحلية في مجال التربية والتعليم التي أكد جميعها:

1. إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته.
2. إزالة أي نوع من التمييز في الوصول للتعليم على أساس الدين أو الجنس أو اللون أو العرق أو الإعاقة.
3. جعل التعليم العالي ممكنا بقدر من العدالة والمساواة.
4. نوعية تعليم جيد تلائم روح العصر وتراعي معايير حقوق الإنسان ومبادئ العدل والسلم.
5. حرية أولياء الأمور في اختيار نوعية التعليم التي تلائم أبناءهم.

وبات يحمل المسؤولية الأولى في حماية حق الإنسان ليس في التعليم سواء على الصعيد الداخلي ام على الصعيد الخارجي بالبعثات والزمالات فحسب، وانما توعية الفرد وتبصيره بحقوق الإنسان وحرياته وحقوق وحريات غيره في المجتمع التي يتعين عليه احترامها، واستندت تلك المسؤلية وفقا لما التزم به بانضمامه طواعية إلى العهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

**وعليه فإن قبول الدول ومنها العراق بالمواثيق والعهود يضع الجميع امام مجموعة من الالتزامات منها :**

1. إن الحق في التعليم حق من حقوق الإنسان وليس من الأحكام الاختيارية التي يمكن إعفاء الدولة منه.
2. السعي بشدة من اجل حماية هذا الحق للجميع ومن دون تمييز وتأكيد خاص في تعليم البنات.
3. إن الالتزام الدول بالحق في التعليم وحمايته لا يعني زيادة الانتفاع بالتعليم فحسب وإنما توفير تعليم جيد النوعية .
4. إن تحقيق تقدم نوعي في الحياة الديمقراطية وسيادة القانون في المجتمعات يتوقف على مدى احترام الدول ومنها العراق لتلك المواثيق والاستجابة لها.

ان انضمام العراق الى العديد من الاتفاقيات والعهود الدولية انما هو احترام لارادة المجتمع الدولي ورغبة في دعم جهوده نحو حياة افضل.

إن الذي ينبغي إدراكه بعمق انه لا تنمية في بلد مثل العراق من دون إصلاح التعليم بحيث يَعدّ الإنسان العراقي إعدادا حقيقيا للاستجابة للتحديات سواء أكانت تكنولوجية بكل متطلباتها أم ديمقراطية بكل احتياجاتها أم غير ذلك من التحديات التي تعصف بنا.

لقد واجهت المؤسسات التربوية في العراق خلال عقود من الزمن أنماطا عديدة من التحديات الداخلية والخارجية ولدت تركة ثقيلة القت باعبائها على مسيرة التربية والتعليم ، فلم يعد طريق تلك المسيرة معبدا ولا مليئا بالورود، فسنوات الحصار الثلاثة عشر في تسعينيات القرن الماضي ومطلع الالفية لم تكن حصارا اقتصاديا فحسب وانما علميا وثقافيا، فبقيت المؤسسات التربوية دون القدرة المتقدمة على التجديد او التطور وظلت تعمل بأسلوب الممارسات التقليدية، وغاب عنها فلسفة التخطيط والتنسيق مع سوق العمل ومتطلباته، وبالنتيجية انتشرت البطالة لقلة المهارات والمعارف التي تنسجم وتلك المتطلبات، ومما زاد الطين بلة هجرت العقول العلمية بحكم الظروف المعيشية المتدنية، كل تلك العوامل وغيرها أدت الى تراجع في مستوى اداء النظام التربوي في العراق ، في الوقت الذي شهد العالم تطورات علمية غاية في الأهمية شملت جميع الأصعدة والميادين.

وعلى الرغم من فقدان الاستقرار الأمني بعد عام 2003 وتعرض الابنية المدرسية الى التهديم والتدمير بسبب الاعمال العسكرية والارهابية، وشيوع مظاهر العنف والقتل والتهديد والتهجير ولجوء العديد من السكان الى الدول المجاورة مثل سوريا والاردن ومصر بشكل رئيسي وبضمنهم أصحاب العقول والكفاءات الوطنية في مجالات الطب والعلوم والآداب الى غير ذلك فضلا عن الاقصاء لاسباب طائفية او سياسية،وظهور الفساد الاداري والمالي. الا ان العراق وضع سياسات وخططا وستراتيجيات للارتقاء بالنظام التربوي في العراق.

**صحيح ان التعليم هو الأكثر عرضة للخراب في ظل الحروب والنزاعات المسلحة بما يقود إلى الدمار على صعيدي الحاضر والمستقبل، ومع ذلك يبقى التعليم هو ذاته السبيل نحو واقع آمن متحرر. وينص الميثاق التأسيسي لليونسكو في ديباجته على ما ياتي: (( لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تُبنى حصون السلام ))**

لذلك يركز هذا التقرير على جهود العراق في تعزيز مبدأ مكافحة التمييز في التعليم (الحق في التعليم) 2012_2015 والتدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف في ظل ظروف اقل ما توصف به انها صعبة يشهدها العراق من تحديات وازمات سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وبات على وزارة التربية ان تسخر كل امكانياتها وتضع كل جهودها في تذليل كل تلك الصعوبات والتحديات امام الناس فليس هناك من بيت الا وفيه تلميذ او طالب او معلم او مدرس.

لقد رسمت وزارة التربية سياستها وتوجهاتها الاساسية في اعادة الهيبة للتعليم والارتقاء بعمل المؤسسات التربوية ومراجعة التشريعات والقوانين من اجل تطويرها وتحسينها واقتراح مشاريع لقوانين جديدة من شأنها معاجة قضايا مهمة في التعليم في العراق.

ومن تلك السياسات والتوجهات **مكافحة التمييز في التعليم (الحق في التعليم)** والعمل على حماية ذلك الحق فالدعوة الى الاستيعاب الكامل لجميع التلاميذ في سن الدراسة والالتحاق بنظام تعليمي شامل يرتكز على اتاحة وتحقيق فرص تعليمية متكافئة للجميع ، وتعليم الفتيات ومحو الامية وتعليم الكبار ورفع مستوى المخرجات التعليمية اعتمادا على تحديث النظام التعليمي وضمان جودته بالارتكاز على دعم التوسع في بناء المدارس واصلاح وادامة المتضرر منها واعادة تأهيلها، والعناية بالمعلمين والمدرسين من خلال تنمية المهارات المهنية والعلمية ورعايتهم وتطوير المناهج التعليمية وتحسينها والانشطة الطلابية

وتوظيف التكنولوجيا لتحسين العملية التعليمية التعمية وتطوير التعليم المهني وتحسين جودته فضلاً عن رعاية الموهوبين وتقليل التفاوت في معدلات الالتحاق بين الريف والحضر وبين المحافظات وتوفير التعليم المسرع او المفتوح ولاسيما لابناء العوائل المهجرة واللاجئين.

ان سياسة التعليم في العراق لاسيما بعد اطلاق الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق 2012_2022 قائمة على بناء الطاقات او الموارد البشرية في ضوء اسس تربوية وعلمية تهدف الى اعداد اجيال قادرة على التعامل مع الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية المتغيرة دائما ، وذلك عن طريق تخصيص موارد مادية وبشرية متزايدة لمحاربة الامية وتعميم التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم المتوسط والثانوي ،واتخذت من اجل ذلك كله التدابير اللازمة لردم الفجوات المتبقية بين الاناث والذكور في معدلات الالتحاق وعلى جميع المستويات ولجميع انواع التعليم، على الرغمن من الازمة الاقتصادية الاخيرة جراء انخفاض اسعار النفط والازمة العالمية (على اعتبار ان صادرات النفط وايراداته تشكل المورد الرئيس للعراق)،الى جانب التدهور الامني الخطير لاحتلال داعش لعدد من المحافظات العراقية، فضلاً عن قلة المساعدات الدولية التي قد تؤدي على المدى البعيد الى اضرار كبيرة بافاق وسياسات الحد من الفقر والنمو الاقتصادي والتنمية البشرية وبالنتيجية سينعكس سلباً على التعليم في العراق.

## القسم الاول:- المنظومة التشريعية للتربية والتعليم في العراق :

يخضع قطاعي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في العراق الى منظومة متكاملة من التشريعات والقوانين والانظمة التي تحدد عمل المؤسسات التربوية وتضمنت عددا من المزايا تمثل نقاط قوة، واساسا متينا يمكن الاعتماد عليها في تطوير القطاع التربوي والتعليمي، وقد تم تشكيل لجنة وزارية لمراجعة القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بالتربية في العراق،وتشارك وزارة التربية عضوا في اللجنة البرلمانية المشكلة من قبل رئاسة مجلس النواب العراقي لتطوير وتحسين التشريعات القانونية النافذة الخاصة بالتربية والتعليم العالي وتقديم مشاريع قوانين جديدة .

وعلى وفق هذه المنظومة فان وزارة التربية هي المسؤولة عن رسم السياسة التربوية ووضع الخطط وتهيئة المستلزمات، وتنص على ان التعليم حق مكفول للجميع من دون اي تمييز وانه مجاني في جميع المراحل والزامي في المرحلة الابتدائية او ( الاساس) استناداً الى المادة(14)من دستور جمهورية العراق لسنة 2005 .

وعد الدستور العراقي لسنة 2005 التعليم عاملا اساسا لتقدم المجتمع،اذ حرص على تضمينه العديد من الفقرات التي تناولت حق التعليم الذي تكفله الدولة للجميع ، فضلاً عن مجانيته في جميع المراحل والزاميته في المرحلة الابتدائية ، وتشجيع البحث العلمي والابداع وضمان تعليم الافراد من ذوي الاحتياجات الخاصة ، مما يشكل التعليم اساساً قوياً لقطاع التربية والتعليم يمكن الاستناد اليه لتطويره وتوسيعه بالشكل المطلوب .

ان ماورد في الدستور العراقي (المادة 38) فضلاً عن المواثيق الدولية يشكل الركيزة الاساس في مكافحة التميز في مجال التعليم في العراق بوصفه حق ينبغي توفيره وحمايته.

ـ كما ورد في الدستور عدداً من المواد تتعلق بالحقوق المدنية والسياسية هي :-

- المادة(16)تنص على(تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين ، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك).
- المادة (29) ـ رابعاً تنص على (تمنع كل إشكال العنف والتعسف في الأسرة والمدرسة) .
- المادة (34) تنص على :-

أولاً :التعليم عامل أساس لتقدم المجتمع وحق تكلفه الدولة،وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية،وتكفل الدولة مكافحة الأمية.

ثانياً : التعليم المجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله .

ثالثاً : تشجع الدولة البحث العلمي للإغراض السلمية بما يخدم الإنسانية ، وترعى التفوق والإبداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ .

اما عن أهم التشريعات ومشاريع القوانين المتعلقة بوزارة التربية وعملت لجنة التربية (2010_2014) في مجلس النواب العراقي على اقرار بعضها وتعديل الاخر ما يأتي:

1. قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011
2. قانون الهيأة العليا لمحو الأمية الإلزامي رقم (23) لسنة 2011
3. نظام التعليم الأهلي والاجنبي في العراق رقم (5) لسنة 2013
4. قانون منحة التلاميذ وطلبة المدارس الحكومية رقم (3) لسنة 2014

وتعمل وزارة التربية حاليا على مراجعة عدد من القوانين والانظمة ومن ذلك:

1. قانون التعليم الالزامي
2. نظام مجلس الاباء والمعلمين رقم ( ) لسنة 2014
3. قانون الكلية التربوية المفتوحة.
4. اتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم التربوي والثقافي مع دول العالم.

وتعمل وزارة التربية على رفع مقترحات لقوانين منها :

1. قانون رقم ( ) لسنة 2016 المركز الوطني لتطوير المناهج والتقويم والامتحانات
2. قانون رقم ( ) لسنة 2016 خدمة المعلمين والمدرسين في المناطق الريفية والنائية
3. قانون ( ) لسنة 2016 رسم طابع الحملة الوطنية لبناء واعمار المدارس

**وهناك قوانين مشتركة بين عدد من اللجان في مجلس النواب :**

1. مشروع قانون مكافأة أعضاء الهيئات التدريسية والتعليمية / لجنة التربية ولجنة التعليم العالي واللجنة المالية واللجنة القانونية.

2. مشروع قانون اللغة الرسمية، (لاشتراك لجنة التربية في إعداده) / اللجنة القانونية , اللجنة المالية , لجنة التربية , لجنة التعليم العالي والبحث العلمي , لجنة الثقافة والإعلام

## القسم الثاني :- تنفيذ اتفاقية 1960

**اولا:** (مكافحة التمييز في مجال التعليم _تكافؤ الفرص في التعليم_ )

1. اجراءات وزارة التربية للفئات الضعيفة (الاشخاص ذوي الاعاقة)

ورد في الدستور العراقي لسنة 2005 ما يتعلق بالحقوق والحريات، كما نصت المادة (16) على ان (تكافؤ الفرص هو مكفول لجميع العراقيين وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك)، ونصت المادة (32) منه على (ترعى الدولة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكفل تأهلهم بغية دمجهم في المجتمع وتنظم ذلك بقانون).

ولقد اهتمت الدولة العراقية بالفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات الخاصة من الطلبة من خلال ما يأتي:

1. فتح صفوف التربية الخاصة في عدد من المدارس الابتدائية من ذوي الاحتياجات الخاصة والتي تشمل (بطيء التعلم-ضعيفي السمع والبصر واعاقات اخرى) والتي بلغ عددها للعام الدراسي2010 /2011 (938)مدرسة و(10559)تلميذ و(1345) عدد الهيئات التعليمية ارتفع ليبلغ للعام الدراسي 2014/2013 (1249)مدرسة و(15208) تلميذاً و(1713)عدد الهيئات التعليمية، جدول (1)

**جدول (1)**

**اعداد المدارس والتلاميذ والهيئات التعليمية في مجال التربية الخاصة**

| السنة | عدد المدارس | عدد التلامذة | عدد الهيئات التعليمية |
|---|---|---|---|
| **2011/2010** | 938 | 10559 | 1345 |
| **2012/2011** | 1008 | 10805 | 1419 |
| **2013/2012** | 1213 | 13005 | 1612 |
| **2014/2013** | 1249 | 15208 | 1713 |

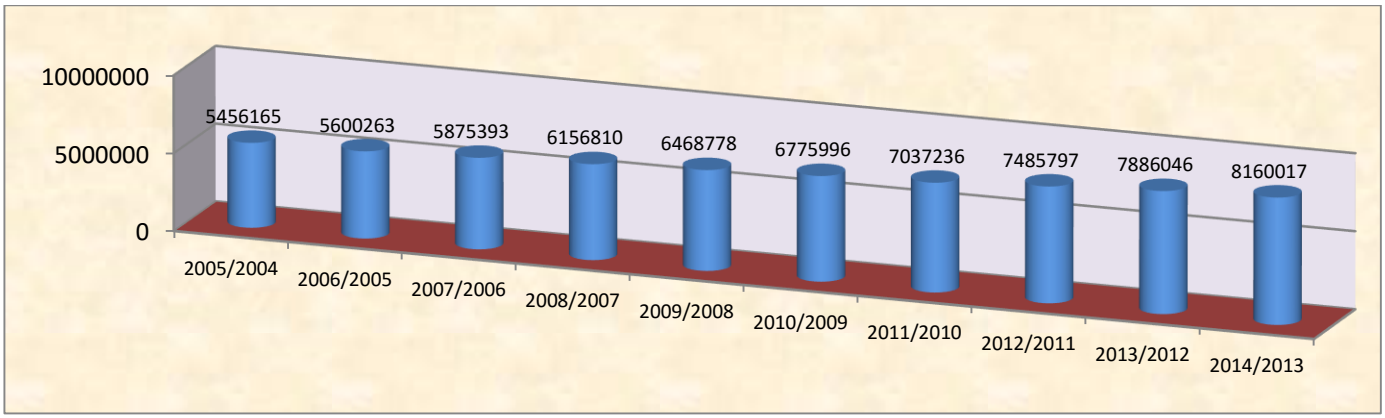
2. تعمل الوزارة على استكمال ما انيط بها من مهام بموجب احكام قانون رعاية الاحتياجات الخاصة رقم (38) لسنة 2013.
3. شمول الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في الامتحانات وتوفير قاعات امتحانية خاصة بذلك.
4. توفير اعداد من المشرفين والمرشدين مختصين بذوي الاحتياجات الخاصة.

## 2. المساواة بين الجنسين

بلغ اجمالي عدد الطلبة (ذكور واناث) لكافة المراحل الدراسية (5456165 ) طالباً وطالبة للعام الدراسي (2005/2004 ) في حين ارتفع ليبلغ (8160017) طالباً وطالبة للعام الدراسي ( 2014/2013) حيث نلاحظ ان هناك زيادة في اعداد الطلبة خلال السنوات العشر الاخيرة، الشكل البياني (1)

**شكل بياني (1)**

**اجمالي عدد الطلبة (ذكور اناث) حسب السنوات الدراسية**




وذلك لإتاحة فرص التعليم للفئات العمرية المشمولة من السكان وبالاخص الاناث ، وبلغت نسبة التحاق الاناث الى الذكور في المرحلة الابتدائية (46%) والمرحلة الثانوية (41%) للعام الدراسي2014/2013

## ثانيا : - احراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ الحق فى التعليم

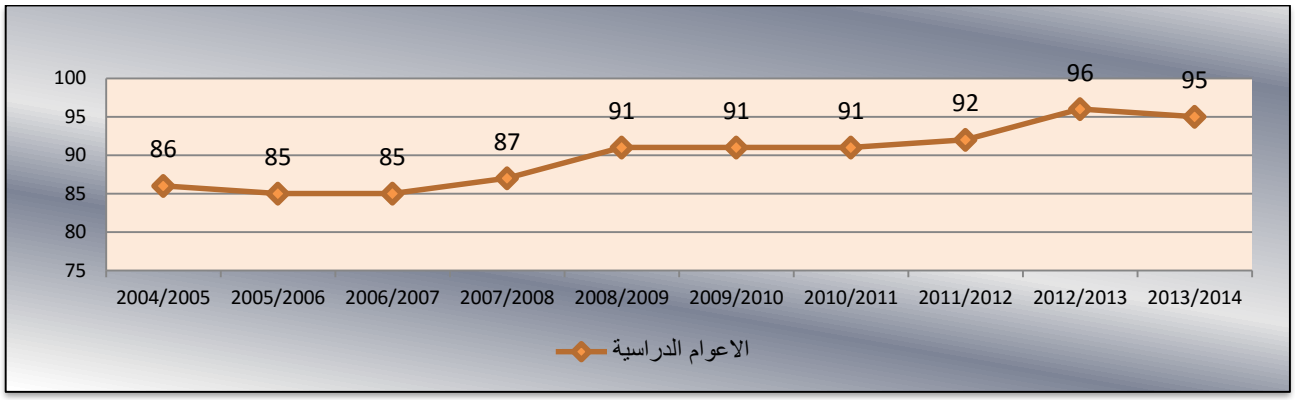
### 1. التعليم الابتدائى العام :

ان ما شهده العراق عبر عقود من الحروب والنزاعات الطائفية والعرقية والعنف المسلح جعل من منصة التعليم رهاناً قوياً يساهم في تخليص العراق من اثار العنف والمضي بمجتمعه نحو ضفة الامان وهذا يتطلب حاجة النظام التعليمي في العراق الى اعادة بناء وبذل قصارى الجهود لكي تكون المدارس بمنأى عن اعمال العنف وحماية حياة العاملين في حقل التعليم والطلاب.

سجل الجهد التربوي المبذول خلال السنوات الدراسية منذ العام(2005/2004)ولغاية العام (2015/2014) تقدما ملموسا بمعدلات الالتحاق الصافي للمرحلة الابتدائية حيث ارتفع للفئة العمرية (6-11سنة) من(86%) الى(95%) للعام 2014/2013، الشكل البياني (2)

**الشكل البياني (2)**

**معدلات الالتحاق الصافي للتعليم الابتدائي ( 6_11) سنة**



## 2. التعليم الثانوي :

2_1 _ الاكاديمي : اما في المرحلة المتوسطة فقد ارتفع معدل الالتحاق الصافي بعمر (12-14)من(40%) الى(49%) للفترة (2009/2004 -2014/2013)كذلك للمرحلة الاعدادية بعمر (15-17) من(16%) الى(28%) لنفس الفترة وذلك لوعي العائلة العراقية باهمية التعليم فضلا"عن التحسن في الوضع الامني وفتح المدارس حسب الرقع الجغرافية الذي سهل وصول التلامذة للمدارس ، بالاضافة لتحسن الحالة المعاشية للاسرة العراقية،فقد انخفضت معدلات التسرب في التعليم الابتدائي بشكل ملحوظ بالاخص في المناطق الحضرية(المركز ) ولاتزال بعض المناطق الريفية تعاني من الحرمان والفقر بالاخص المحافظات الجنوبية.

2_2_ التعليم المهني: اما ما يتعلق بالتعليم المهني فقد بلغ مجموع الطلاب الملتحقين للعام الدراسي 2004 /2005 هو (73579) طالباً في حين انخفض للعام الدراسي 2014/2013 ليبلغ (56048) طالبا موزعين على الاقسام (الصناعي، الزراعي، التجاري، الفنون التطبيقية)، وتم فتح عدد من الاختصاصات المهنية الصناعية وتحديث مناهج تلك الاختصاصات وحسب متطلبات التنمية المستدامة.

**جدول (2)**
**عددالطلبة للتعليم المهني حسب الأقسام للسنة الدراسية 2004 / 2005**

| | القسم الصناعي | | القسم الزراعي | | القسم التجاري | | القسم الفنون التطبيقية | | المهني كافة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | بنون | بنات | بنون | بنات | بنون | بنات | بنون | بنات | بنون | بنات | المجموع |
| عدد الطلبة | 54840 | 1705 | 714 | 0 | 5482 | 9997 | 0 | 841 | 61036 | 12543 | 73579 |

**جدول (3)**
**عددالطلبة للتعليم المهني حسب الأقسام للسنة الدراسية 2013 / 2014**

| | القسم الصناعي | | القسم الزراعي | | القسم التجاري | | القسم الفنون التطبيقية | | المهني كافة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجنس | بنون | بنات | بنون | بنات | بنون | بنات | بنون | بنات | بنون | بنات | المجموع |
| عدد الطلبة | 33994 | 2078 | 1417 | 5 | 6630 | 8926 | 0 | 2998 | 42041 | 14007 | 56048 |

## 3. التعليم للكبار والتعلم مدى الحياة:

تمثلت الجهود من قبل وزارة التربية في تعليم الاشخاص الذين لم يتعلمو او لم يكملو التعليم الابتدائي بالاتي:-

### 3_1_ مشروع التعليم المسرع:

وهو يشمل الافراد الذين لم يلتحقوا بمراحل التعليم العام من الاعمار (12–18) سنة وفق نظام مناهج يتناسب مع اعمارهم وتسريع تخرجهم من المرحلة الابتدائية ،حيث بلغ عدد المدارس المشمولة بالتعليم المسرع (350) مدرسة للعام الدراسي (2009/2008) وارتفع عدد المدارس ليبلغ (439) مدرسة للعام (2014/2013 ) وبواقع (117)مدرسة للاناث و(266)مدرسة للذكور و(56)مدرسة مختلطة،اذ توزعت الى (343)مدرسة في الحضر و(96)مدرسة في الريف، وقد بلغ اعضاء الهيئة التعليمية (2718)معلم ومعلمة وبلغ عدد التلاميذ (34002) الف تلميذ وتلميذه.

**جدول (4)**

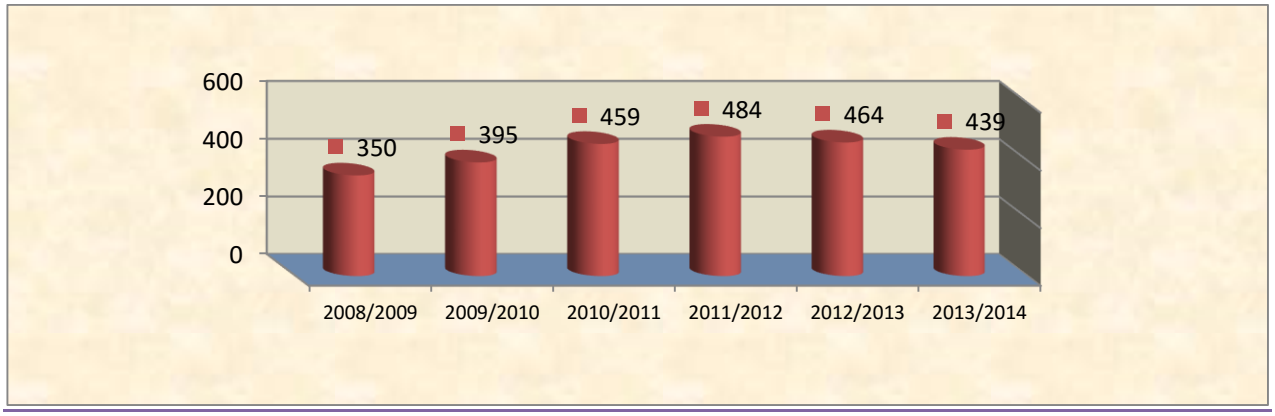
**عدد مدارس التعليم المسرع والطلبة والهيئات التعليمة لكافة المراحل للسنوات**

**(من 2009/2008الى2014/2013 )**

| السنة | احصائية التعليم المسرع | | |
|---|---|---|---|
| | عدد المدارس | عدد الطلبة | هيئات تعليمية |
| 2014/2013 | 439 | 34002 | 2718 |
| 2013/2012 | 464 | 37019 | 2899 |
| 2012/2011 | 484 | 43416 | 3301 |
| 2011/2010 | 459 | 43808 | 3045 |
| 2010/2009 | 395 | 34414 | 2939 |
| 2009/2008 | 350 | 26596 | 2086 |

**شكل (3)**

**رسم بياني يوضح عدد مدارس التعليم المسرع حسب السنوات**



## 3_2_ مدارس اليافعين:

ان من مهام المديرية العامة للتعليم العام في تعليم فئة اليافعين الذين فاتتهم فرص التعليم للاعمار (10–15) سنة اذ بلغ عدد الطلبة الملتحقين (7829) تلميذ وعدد المدارس اليافعين (75) مدرسة للعام (2015/2014).

## 3_3_ القضاء على الامية:

– من خلال تنفيذ عدد من المشاريع لمحو الامية بعد عام 2003 وبالتنسيق مع المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المحلية .

– تم اقرار قانون محو الأمية رقم (23) لسنة 2011 وتشكيل الجهاز التنفيذي لمحو الامية في العراق ليكون اساساً للجهود المبذولة للقضاء على الامية ،وبلغ عدد الدارسين من الملتحقين بمراكز محو الامية (503.602)الف دارس منهم (335.000) الف من الإناث أي بنسبة (66%) موزعين على (5699) مركز للعام الدراسي 2013/2012، وتم افتتاح العديد من المراكز المجتمعة في المحافظات العراقية لتمكين النساء من الحصول على مهارات الحياة وتعليمهن دروس ضمن المنهاج المخصص لمحو الامية، فضلا عن ادراج مشروع جديد لبناء مدارس محو الامية ضمن خطة الموازنات الاستثمارية لوزارة التربية.

## ثالثا: – تحسين جودة التعليم في العراق

تتوقف عملية الارتقاء بنوعية التعليم وتهيئة مخرجاته وتزويدها بالمعارف والمهارات بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل وتستجيب لحاجات المجتمع على توفير تخصيصات مالية كبيرة، الا ان دخول العراق في حروب عديدة وحصار اقتصادي في العقد الاخير من تسعينات القرن الماضي ادى ذلك كله الى استنزاف موارده البشرية والمالية، وبالنتيجة تراجع كبير في جودة التعليم ومخرجاته.

ولتحسين جودة التعليم اتخذت وزارة التربية بعد عام (2003) العديد من الاجراءات منها:–

- استحداث قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المدرسي.
- وضع معايير الجودة للمعلمين والمدرسين والمشرفين والإدارة وتصميم استمارات لهذا الغرض من لجنة متخصصة من خبراء في الوزارة وبمساعدة عدد من المنظمات الدولية.
- تحليل نتائج تطبيق المعايير التربوية على عينة من المدارس ومدى التحسن المستمر بالاداء
- نشر ثقافة الجودة ومتابعة تطبيق المعايير وتقييم مدى فاعلية الإدارة المدرسية وتشكيل لجنة عليا في المديريات العامة للتربية في المحافظات كافة تتولى تلك المهام.
- تشكيل لجنة للجودة في كل مدرسة والعمل وفقا لمعايير الجودة العالمية.

وحرصت وزارة التربية على تضمين خططها لمشاريع استثمارية تتعلق بتصاميم المباني المدرسية وذلك باختيار التصميم المستدام ذو الجودة المتكاملة والذي يحقق احتياجات الطالب,كذلك الاهتمام باعادة بناء البنية التحتية وتجديد المباني القديمة بما يواكب التطور والحفاظ عل شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي والتخلص من النفايات والاهتمام بالحدائق المدرسية لتجميل البيئة المدرسية والحفاظ عليها.

الا ان عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لها حالت دون تنفيذها0

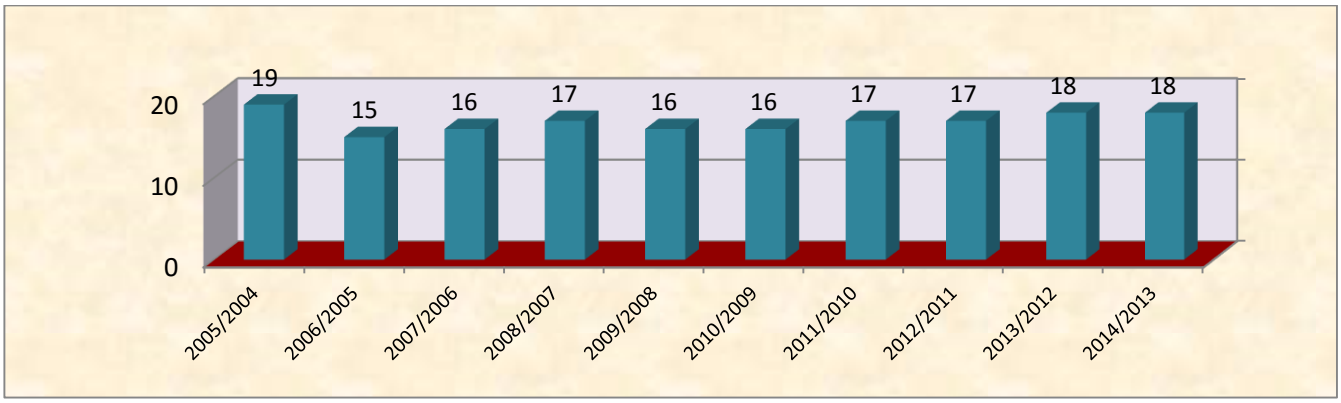
وتتجسد مؤشرات هذا المجال فيما يأتي:

## 1. مؤشر طالب / مدرس

بلغ معدل عدد الطلبة للمدرس الواحد (18) للعام (2014/2013) بعد ان كان (19) للعام (2005/2004) للمراحل الدراسية كافة الشكل البياني (4) ،بينما كان للتعليم الابتدائي (19) و (20) وللتعليم الثانوي (16) و(19) للعاميين الدراسيين (2005/2004) و(2014/2013) وعلى التتالي.

**الشكل البياني (4)**

**يبين عدد الطلبة للمدرس الواحد حسب السنوات**

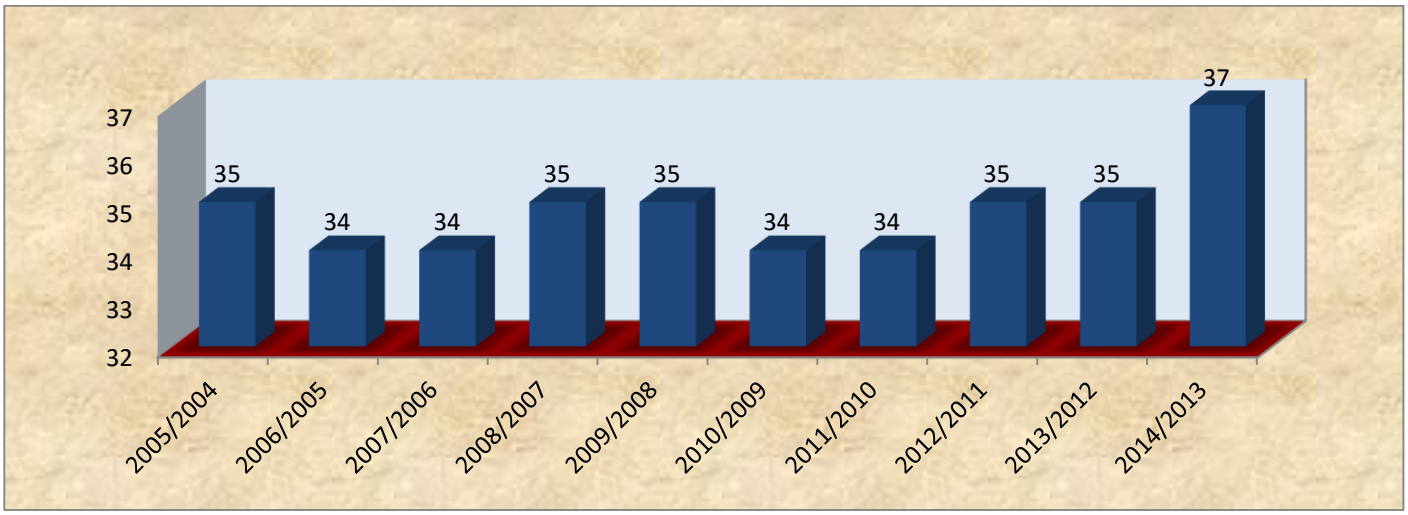



## 2. مؤشر طالب / شعبة

يلاحظ من الشكل البياني (5) أن هناك زيادة في أعداد الصفوف، وذلك نتيجة طبيعية للزيادة في أعداد المدارس وفي أعداد الطلبة المسجلين، فقد بلغ عدد الشعب ( 230,659 ) شعبة للعام الدراسي (2014/2013) بعد ان كان (160,900) شعبة للعام الدراسي (2005/2004) اي بمعدل زيادة سنوية (4,8%)، وبذلك تحافظ المدارس على معدلات تواجد الطلبة في الشعبة الواحدة والبالغ (35) طالب/ شعبة وللمراحل الدراسية كافة.

**الشكل البياني (5)**

**معدل عدد الطلبة في الشعبة الواحدة للاعوام الدراسية من (2014_2004)**



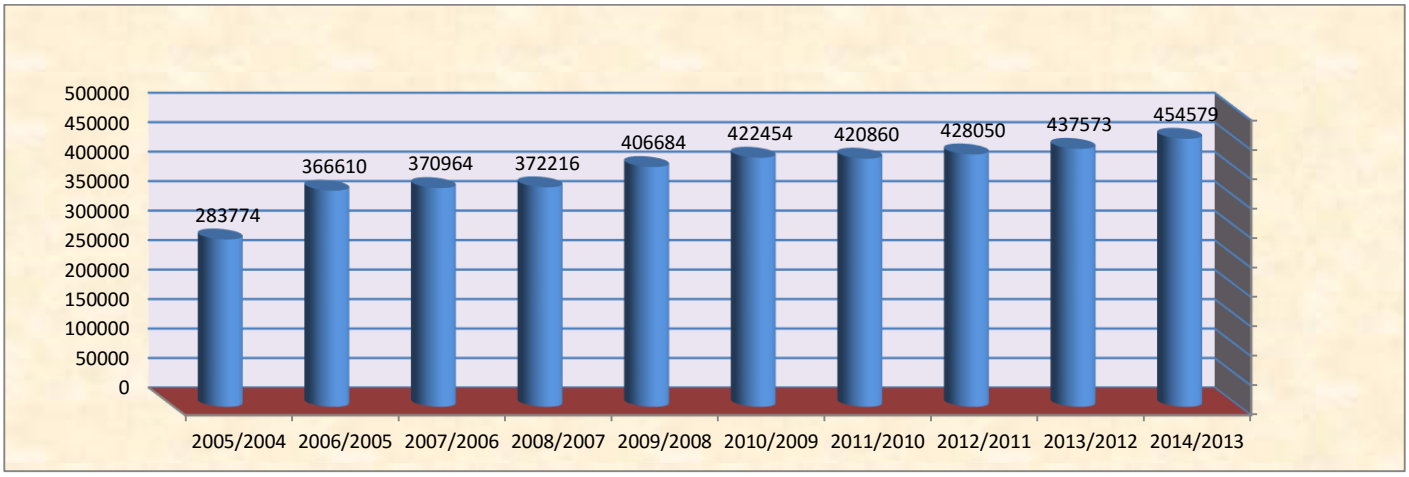
وتم تنفيذ مشروع المدارس الصديقة للطفل في عام 2011، بدعم من منظمة اليونسيف والتوسع بهدف جذب الأطفال والتحاقهم بالدراسة من خلال توفير بيئة تعليمية آمنة مناسبة لتمكن الطفل من التعلم والتعبير عن أرائهم والمشاركة بالنشاطات المتنوعة، فضلا"عن الدعم والإسناد النفسي للطفل حيث تكون تلك المدارس (جاذبة، وصحية، ومحببة، وآمنة).

## 3. مؤشر مهنة التدريس

وفي مجال استثمار الموارد البشرية حرصت الوزارة على توفير فرص العمل بإعادة المعلمين والمدرسين الذين اضطرتهم الظروف لترك العمل، وكذلك تعيين العديد من خريجي الكليات والمعاهد التربوية ومن مختلف الأختصاصات لسد الشواغر في جميع المدارس على عموم المديريات العامة للتربية والمساهمة في أيصال التعليم لجميع المحافظات والأقضية من دون تمييز لكون التعليم حق من حقوق المواطن حيث بلغ عدد الملاكات التعليمية والتدريسية(454,579) مدرساً من الذكور والاناث للعام الدراسي (2014/2013) بعد إن كان عددهم (283,774) مدرساً للعام الدراسي(2005/2004) اي بمعدل زيادة سنوية ( 6,6%) والشكل البياني(6)

**الشكل البياني(6)**

**عدد الهيئات التعليمية والتدريسية حسب السنوات الدراسية**




**وقامت وزارة التربية بوضع الخطط لتقديم التدريب المطلوب حيث تمت الموافقة على اول استراتيجية تعليم وتدريب مهني وتقني من قبل وزارات التربية والتعليم العالي والعمل والشؤون الاجتماعية، وقد عملت الدولة على تحسين المستوى المعيشي والتعليمي للمعلمين والتدريسيين، واتخذت التدابير الاتية :-**

- **شمول حملة الشهادات العليا بقانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008 وتعديلاته.**

- **الاجازات الدراسية.**
- **اقرار مكأفاة اعضاء الهيئات التعليمية والتدريسية .**
- **رفع التسكين عن رواتب الهيئات التعليمية والتدريسية والذي ادى الى تحسين الرواتب.**

**رابعا:- احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية :**

من ضمن الاهداف الرئيسة للاطار العام للمناهج الدراسية هي غرس قيم المواطنة والانتماء الوطني والتسامح وقبول الاخر والبيئة والحقوق والواجبات والمهارات الحياتية واليات اكتساب القيم المدنية والمهارات الحياتية حيث تم تضمين المناهج الدراسية بمفاهيم تتعلق بالتنمية الكاملة لشخصية الانسان والحريات الاساسية وخاصة كتب المناهج الانسانية كافة، ولاسيما مناهج الاجتماعيات للمرحلة الابتدائية، ومناهج التربية الوطنية والاجتماعية للمرحلة المتوسطة، ومناهج التربية الدينية الاسلامية والمسيحية للمراحل كافة واللغة العربية والانكليزية فضلاً عن مناهج رياض الاطفال وبشكل مبسط.

اذ قامت المديرية العامة للمناهج بعدة مشاريع تتعلق بموضوع احترام حقوق الانسان :-

1. اعداد ادلة ارشادية وتدريبية لتعزيز القيم المدنية والمهارات الحياتية للمرحلة المتوسطة بدعم من معهد السلامة الامريكي،واعداد حقيبة تدريبية لتعزيز القيم المدنية والمهارات الحياتية للمرحلة الاعدادية بدعم من منظمة اليونسكو.
2. وحاليا بصدد اعداد كراس دليل المعلم للمرحلة الابتدائية بدعم من منظمة اليونسيف ضمن مشروع اشاعة بناء السلام.
3. اقامة انشطة صفية ولاصفية (مجاميع اصدقاء حقوق الانسان بالمدارس الابتدائية والثانوية).

وتم استحداث قسم حقوق الانسان ضمن هيكلية وزارة التربية ويتضمن شعبتين الاولى: الرصد وحماية الحقوق الاخرى:تضمين مناهج ووفقا للمهام الاتية:

المهمة الاولى: الاشراف ومتابعة ادماج ثقافة حقوق الانسان في المناهج وتوظيف الانشطة التعليمية الصفية واللاصفية لهذا الغرض ووضع الاهداف والمفردات والتأليف للمناهج الخاصة بحقوق الانسان للوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة بناءاً على طلبهم.

المهمة الثانية: نشر ثقافة حقوق الانسان والتربية وتطوير البيئة الملائمة لممارسة الحقوق من خلال تنظيم برامج ودورات تدريبية وورش عمل لمنتسبي الوزارة للتوعية والتثقيف بالمبادئ الاساسية لحقوق الانسان واعتماد برامج توعية وطنية واعمامها على تشكيلات الوزارة بالاستناد الى القوانين والانظمة والتعليمات.

المهمة الثالثة: التنسيق مع وزارة ومفوضية حقوق الانسان في مجالات الرصد والتوعية ورصد الانتهاكات الحاصلة في مجال الحق الذي تتولاه الوزارة.

المهمة الرابعة: وضع الاستراتجيات والخطط التي تؤدي الى حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية في تشكيلات الوزارة كافة ومتابعة تنفيذها.

المهمة الخامسة: متابعة تطبيق بنود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الانسان قدر تعلق الامر بعمل الوزارة وتفعيل آليات التعاون والتنسيق بين ديوان الوزارة والمديريات العامة للتربية في بغداد والمحافظات لتقييم مدى احترام وحماية الحقوق ذات العلاقة بكرامة الانسان وحرياته0

المهمة السادسة: هناك بعض منظمات المجتمع المدني المعتمدة في وزارة التربية التي نفذت نشاطات وفعاليات في مجال التعليم حسب طلبكم والتي تقارب عددها (41) منظمة تنوعت نشاطاتها بين (فتح دورات تقوية – اقامة ندوات تعليمية – توزيع مستلزمات تربوية – فتح مراكز لمحو الامية – تجهيز مختبرات علمية )علما ان هذه الانشطة نفذت منذ العام 2011 ولحد الان.

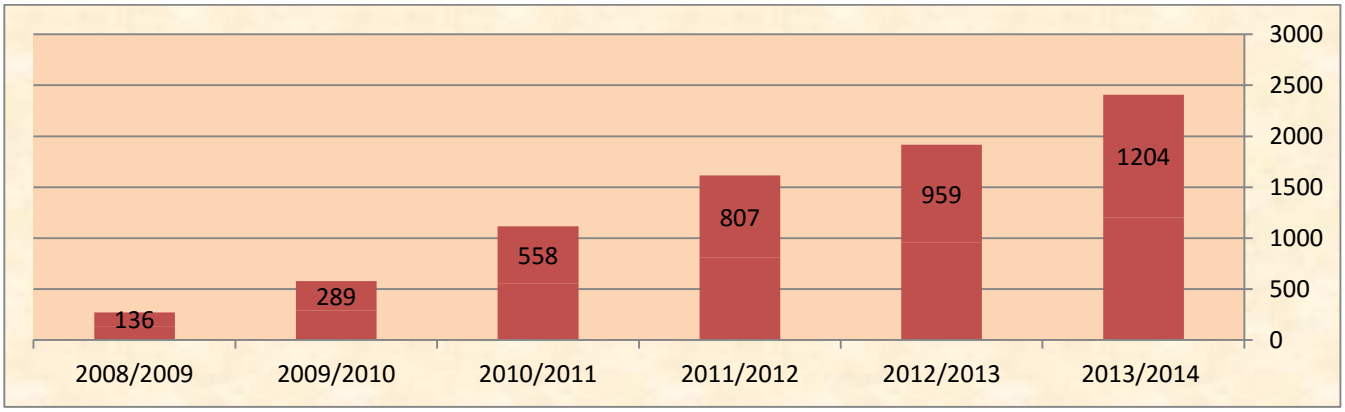
## خامسا: التعليم الخاص والتعليم الديني والاخلاقي:

لتطوير قطاع التربية وتعزيز التعاون بين المؤسسات الأهلية والرسمية في جميع مراحل التعليم وأنواعه وتأمين فرص تعليم نوعي متطور ومتنوع لمختلف شرائح المجتمع بما ينسجم مع حاجات التنمية وتأمين فرص عمل تم التعاون والتشجيع للاستثمار في هذا المجال اذ ان التعليم الأهلي مكفول ومنظم بنظام رقم (5) لسنة 2013.

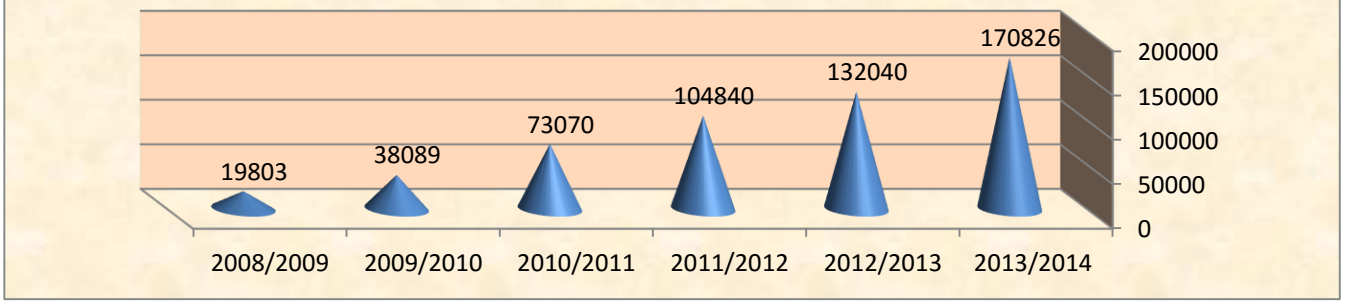
وتعد تجربة المدارس الاهلية وانفتاح التنافس في تقديم الخدمات التعليمية مؤشرا ايجابياً على الاهتمام بالتعليم العام في العراق، حيث تم استثمار إمكانيات القطاع الخاص في تقديم الخدمة التعليمية إلى المجتمع وتخفيض الأعباء المادية عن وزارة التربية بالإضافة إلى أن يأخذ دوره كشريك لوزارة التربية، اذ بلغ عدد المدارس الاهلية (136) مدرسة للعام الدراسي (2009/2008) وارتفع العدد ليبلغ (1204) مدرسة للعام الدراسي(2014/2013) ويوضح الشكلين (7) و (8) وجدول(5) على التتالي حجم مساهمة القطاع الخاص في التعليم.

شكل بياني (7) عدد المدارس الاهلية حسب السنوات

(2014 /2013- 2009 /2008)




شكل بياني (8) عدد الطلبة في المدارس الاهلية حسب السنوات للسنوات
(2014 /2013- 2009 /2008)




جدول (5)

عدد المدارس الاهلية والطلبة لكافة المراحل للسنوات (2009/2008 2014/2013 )

| السنة | احصائية المدارس الاهلية | |
|---|---|---|
| | عدد المدارس | عدد الطلبة |
| 2014/2013 | 1204 | 170826 |
| 2013/2012 | 959 | 132040 |
| 2012/2011 | 807 | 104840 |
| 2011/2010 | 558 | 73070 |
| 2010/2009 | 289 | 38089 |
| 2009/2008 | 136 | 19803 |

**سادسا : التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانون:**

شدد تقرير التنمية البشرية في العراق لسنة 2008 على اهمية نجاح النظام التعليمي حتى لايتعرض الصغار والشباب إلى مخاطر تهددهم وتهدد مجتمعاتهم ، وأكد التزام مختلف الإطراف بأستراتيجية لمكافحة الجهل وحدد الاعتبارات الموضوعية التي تستدعي ان يكون للتعليم الاولوية لأنه الدعامة الأساسية في بناء إستراتيجية التنمية البشرية .

لقد اكدت المادة (7) من مشروع الاعلان العراقي لحقوق الانسان 2004على ان:(تكفل الدولة حق التعليم للجميع على ان يكون إلزامياً في المرحلة الاساسية ، ومجانياً في جميع المراحل بهدف انماء شخصية الانسان انماءاً كاملاً والى تعزيز واحترام حقوق الانسان).

وأشارت الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر لسنة 2009 ضمن أهدافها إلى ربط التعليم المهني بسوق العمل وتوفير المزيد من الخدمات التعليمية لإيجاد فرص عمل لائقة إلى الشباب والشابات .

فيما اكدت خطة التنمية الوطنية (2013 – 2017 ) على الدور المهم الذي تؤديه برامج التدريب وضرورة الربط بين مخرجات نظام التعليم والتدريب وبين احتياجات السوق من الموارد البشرية .

وحددت المنطلقات الاساسية للغايات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق (2012 – 2022) في :-

- تعليم يؤمن تكافؤ الفرص.
- تعليم ذو جودة عالية.
- تعليم يسهم في التنمية الشاملة.
- تعليم يحقق متطلبات المجتمع المتحضر.
- منظومة تعليمية فاعلة.

وتعمل وزارة التربية وفقا لهذه المنظومة، على تحديث المناهج ومواكبتها للتطورات العلمية العالمية، والارتقاء بمستوى الامتحانات والقياس والتقويم ، وتاهيل الهيئات التعليمية والتدريسية وضمان تدريبها المستمر وان هذه المنظومة وضعت لضمان اتاحة الفرصة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والعناية بالموهوبين ورعايتهم وتعليم الاميين القراءة والكتابة ودمجهم بالنظام التربوي.

## سابعاً: حقوق الاقليات:

من اهم المواد التي جاءت في الدستور العراقي عدم وصفه لمكونات الشعب بأنهم أقليات، هذه الكلمة التي تثير حفيظة المواطن وتشعره بالمهانة وأنه مواطن من الدرجة الثانية في المجتمع، ففي الباب الثالث الحريات والحقوق والواجبات العامة المادة 25 ان جميع الأفراد لدى القانون سواء ، ولا تمييز بين مواطني الاتحاد بسبب الأصل أو الموطن أو العقيدة الدينية أو المركز الاجتماعي، وهكذا العديد من المواد التي ضمنت حرية التملك والعمل دون تمييز وحق التعلم والمساواة ومن ضمنها الحريات السياسية وحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والتظاهر وحرية العقيدة وتشكيل الأحزاب، وتكافؤ الفرص وعدم تدخل الدولة في شؤون الفرد مادامت حرية الفرد لا تتعارض أو تلحق ضررا بالآخرين.

ومن هذا المنطلق فقد تم استحداث مديريات عامة للدراسة الكردية والتركمانية والسريانية ضمن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية ، وقد تم القيام بالعديد من الاجراءات على مستوى كل مديرية وكالاتي:-

1. الدراسة الكردية

1_1_ تأليف قاموس (عربي –كردي – انكليزي) وقاموس (كردي – عربي – انكليزي).

1_2_ تأليف كتاب اللغة الكردية للصف الخامس الثانوي .

1_3_ إصدار عددين من مجلة بإساري (العصفور) وهي مجلة تربوية باللغة الكردية للأطفال في الرياض والمدارس الابتدائية.

1_4_ إقامة أربع دورات تدريبية لتطوير كفاءة وأداء معلمي ومدرسي اللغة الكردية .

1_5_ اعداد دليل ملون لرياض الأطفال باللغات العربية والكردية والانكليزية.

1_6_ تأليف مجلة التربية والمعرفة باللغتين الكردية والعربية.

1_ 7_ عقد خمسة مؤتمرات لمعلي ومدرسي اللغة الكردية.

1_8_ التوسع في المدراس المشمولة بدرس اللغة الكردية.

## 2. الدراسة السريانية:

2_1_ تم هيكلة المديرية واستحداث أربعة اقسام في محافظات (بغداد،نينوى،كركوك،البصرة).

2_2_ استحداث ثانويتين سريانيتين في قضاء الحمدانية وناحية برطلة .

2_3_ إقامة دورة لمعلمي ومدرسي اللغة السريانية والتربية الدينية المسيحية في محافظة نينوى بواقع 170 متدربا".

2_4_ البدء بعمل قاموس (عربي . سرياني . انكليزي ).

2_5_ تخصيص قطعتي أرض لبناء روضتين في قضاء تلكيف .

2_6_ إقامة مسرحية ومهرجان الخطابة والشعر والخط والزخرفة باللغة السريانية.

2_7_ إقامة المؤتمر التربوي الأول لمناهج اللغة السريانية والتربية الدينية المسيحية.

2_8_ إقامة دورة تنشيطية لمعلمي ومدرسي اللغة السريانية والتربية الدينية المسيحية في بغداد.

2_9_ التوسع في المدارس الناطقة باللغة السريانية.

## 3. الدراسة التركمانية:

3_1_ تم هيكلة المديرية واستحداث خمسة أقسام في محافظات (بغداد،نينوى،كركوك،صلاح الدين،ديالى).

3_2_ إقامة مؤتمر تربوي سنوي حول واقع وطموح الدراسة التركمانية في نينوى .

3_3_ تخصيص بناية لفتح مدرسة ابتدائية في المديرية العامة للتربية في محافظة بغداد/الرصافة الأولى.

3_4_ شمول عشر مدارس بتدريس اللغة التركمانية في تربيات المحافظات أعلاه.

3_5_ تأليف كتاب اللغة العربية للمدارس التركمانية في المرحلة الثانوية(متوسطة ،إعدادي).

3_6_ زيادة عدد المدارس الناطقة باللغة التركمانية.

**ثامنا: اجراءات وزارة التربية لعودة الطلبة النازحين الى المدارس والحد من تسربهم:**

ان هجرة العراقين الى خارج العراق ولجوئهم الى مختلف دول العالم ودول الجوار،فضلاً عن الهجرة داخل العراق كانت الاكثر بعد عام 2003 بسبب تصاعد العمليات العسكرية والاعمال المسلحة وحوادث العنف والارهاب التي شهدتها العديد من المحافظات العراقية بسبب دخول داعش فنزوح الملايين منها الى اقليم كردستان العراق وعدد من دول الجوار.

والتحدي الذي واجهته التربية هنا في اتاحة التعليم لهؤلاء كان على شقين:-

**الاول-** في المناطق المنكوبة ذاتها هناك اعداد كبيرة لم يستطع الخروج بقت او عدت المناطق خارج سيطرة الدولة.

**ثانيا:-** المناطق التي تم النزوح اليها.

ولقد شرعت وزارة التربية بتسخير كامل امكانياتها بتنفيذ عدة اجراءات لتذليل العقبات من اجل انقاذ الاف الطلبة النازحين من محافظاتهم الذين تركوا مقاعد الدراسة مرغمين بسبب اعمال العنف التي تشهدها مناطقهم الامر الذي دعى وزارة التربية الى التحرك على وجه السرعة لانقاذ مستقبلهم الدراسي ،وذلك بتأمين فرص للدراسة لاكمال مسيرتهم التعليمية وفي كل المجالات،ومن الاجراءات التي اعتمدها وزارة التربية :-

1. فتح ثلاث ممثليات في اقليم كردستان (اربيل ودهوك والسليمانية) مهمتها ادارة العملية التربوية للمديريات العامة لتربية (نينوى،صلاح الدين،الانبار).
2. تاجير ابنية للطلبة النازحين في اقليم كردستان(اربيل والسليمانية ودهوك)لاشغالها كمدارس لطلبتنا النازحين بلغ عددها (430) بناية،حيث تركز اغلب الطلبة النازحين في الاقليم.
3. تخصيص قطع اراضي في اقليم كردستان(اربيل ودهوك والسليمانية) وبالتنسيق مع الاقليم.
4. توفير مبالغ لترميم الابنية المدرسية المشغولة من قبل طلبتنا النازحين في اقليم كردستان .
5. التنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين في توفير الكرفانات المدرسية عدد (1000)كرفان،وتوزيعهاعلى المديريات العامة للتربية في المحافظات التي تم النزوح اليها.
6. توفير المستلزمات المدرسية(الكتب والقرطاسية) واالاثاث مع اجور نقلها الى اقليم كردستان .
7. دفع اجور المتعاقدين .

8. رصد مبالغ لتامين احتياجات الطلبة النازحين والعمل على توفير مبالغ نقل الطلبة النازحين من اماكن سكناهم الى المدارس لتامين استمرايتهم في الدراسة.
9. التنسيق مع المنظمات الدولية كمنظمة اليونسيف واليونسكو لتقديم الدعم من خلال بناء مدارس الكرفانية وتقديم المستلزمات الدراسية الاخرى للطلبة في المحافظات المنكوبة وفي اقليم كردستان والمحافظات الاخرى التي نزحوا اليها.
10. تدريب الملاكات التعليمية والتدريسية بالتنسيق مع بعض المنظمات والتدريب حول كيفية التعامل مع الطالب النازح بالاظافة الى تنمية القدرات في المجال الفني والمهاري.
11. تبسيط اجراءات الامتحانات للطلبة النازحين.
12. فتح دورات للطلبة النازحين للقيام بانشطة تعليمية وثقافية وترفيهية متنوعة.
13. الدور الكبير للتلفزيون التربوي في برامج تستهدف الطلبة النازحين مثل برنامج (مدرسيتك في بيتك) ووضع المناهج الدراسية على الموقع الالكتروني من اجل الوصول الى الاماكن الصعبة للنازحين والذين لم تستطع الوزارة الوصول اليهم.
14. توزيع اقراص مدمجة بالمناهج الدراسية كافة وتوزيعها مجانا لتغطية النقص في ايصال الكتب للطلبة النازحين نتيجة التكاليف الباهضة للنقل لاسيما بعد احتلال داعش لعدد من المحافظات وقطع الطرق، والهدف من ذلك هو توفير التعليم للطلبة النازحين وتمكينهم منه.
15. اعطاء الفرصة للطلبة النازحين باداء الامتحانات لاسيما الصفوف المنتهية، لمعالجة النزوح المستمر للطلبة من جهة، وحرص الوزارة على الا يخسر الطلبة سنة دراسية من اعمارهم.

لقد بلغ عدد الطلبة النازحين الملتحقين بالدراسة في اقليم كردستان والمحافظات الاخرى للعام الدراسي 2016/2015 ، (440,082) بواقع (106,297) تلميذ وطالب في اربيل و(118,415) تلميذ وطالب في دهوك و(60,271) تلميذ وطالب في سليمانية فضلا عن(155.045) تلميذ وطالب في المحافظات الاخرى.

**علما ان هنالك الاف من الطلبة النازحين لم يلتحقوا في مقاعد الدراسة بسبب الظروف التي يعانون منها.**

## المعوقات :-

ومن اهم المعوقات التي واجهت وتواجه الجهات المنفذه هي عدم كفاية التخصيصات المالية اللازمة لتوفير كافة مستلزمات عملية سير التدريس بانسيابية، فضلا عن المعوقات الادارية والقانونية عند نقل التجهيزات وتأجير المباني في محافظات اقليم كردستان.

## خاتمـة التقرير

ان الاستقرار يشكل الركيزة الاساس في ان تؤتي الجهود ثمارها، والا فان الاوضاع الامنية والاقتصادية المتدهورة في العراق لا يقلل من قيمة تلك الجهود بقدر ما تتولد نتيجتها صعوبات وتحديات جديدة يجعل الاستجابة المتاخرة لها ازمات تحول دون ان تحقق الحكومة التزاماتها تجاه توفير التعليم وجعله متاحا للجميع.

وعلى نحو عام ما زالت الامكانيات المتوافرة لتلبية حاجات الناس من التعليم دون المستوى المطلوب، وعليه فان على الحكومة العراقية التحرك سريعا لايجاد حلول تتناسب والطلب المتزايد على التعليم.

لذلك يقدم التقرير عددا من القضايا الاتية :

1. وضع استراتيجية للميزانية توجه نحو اهداف التعليم للجميع .
2. اصدار سندات خاصة لتمويل التعليم.
3. حماية ميزانيات التعليم واعتماد خطط قصيرة ومتوسطة المدى ترمي الى النهوض بواقع التعليم وتطويره.
4. اهمية الدعم الدولي حتى لو كان بمثابة قرض من البنك الدولي لبناء وترميم وتاهيل الابنية المدرسية المدمرة من جراء الاعمال المسلحة والارهاب.